المقدمة :

فى ظل المتغيرات الدولية والأحداث المتلاحقة أصبح مفهوم الأمن القومى من أهم الموضوعات ذات الصلة فى دراسات العلاقات الدولية ، ولقد أدت التغيرات في بيئة النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة إلى تحول فى هيكل النظام الدولى ، إذ تحول من نظام ثنائى القطبية إلى نظام قائم على الواحدية القطبية فبعد أن كانت معظم الدول تعتمد فى أمنها القومى على أحد القطبين آنذاك هما الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتى السابق ، أصبحت للولايات المتحدة نفوذاً غالباً في أنحاء العالم وربما حاسماً في بعض الأحيان والمناطق . وقد حدث تحول جوهرى فى مضمون التفاعلات الدولية من تفاعلات إستراتيجية قائمة فى الدولة والأحلاف Alliances إلى تفاعلات استراتيجية قائمة على التألفات الدولية السياسية Coalitions والتكتلات الإقليمية اقتصادية وخلق الشركات الكبرى من خلال الاندماج العضوى أو التنسيق السوقى .

فى هذا السياق ، تغير مفهوم الأمن القومى ومخاطر الأمن القومى للدول ، وكذلك المحددات المؤثرة فى أمنها القومى . حيث أدى هذا إلى بروز بيئة جديدة للأمن القومى ليست داخلية صرفة Internal أو خارجية فى الأساس External ، ولكن تعبر عن تفاعل العوامل وقوى محلية داخلية مع العوامل وقوى دولية عالمية ويطلق عليها «البيئة المحلية» Local Global Environment .

هذه الدراسة تضع نموذجا مقترحا للتعرف على ملامح هذه البيئة الجديدة والمخاطر التى قد تتولد داخلها من خلال وضع تطبيق على هذا النموذج على مخاطر بيئة الأمن القومى المصرى . هذا البحث ليس فقط مفهوميا وصفيا ولكن والأهم محاولة إرشادية لصبغ سياسة أمن قومى بشكل مؤسسى .

اولاً : النموذج المقترح :

قوام هذا النموذج على الاعتراف بالنزعة الاستقلالية للبيئة المحلية العالمية فهى بيئة ذات شخصية تفاعلية مستقلة Interactive Autonomous Identity . وما يظهر من الرسم الموضح ، هناك ثلاث بيئات لصانع القرار لابد من أخذها فى الاعتبار عند صنع القرار .

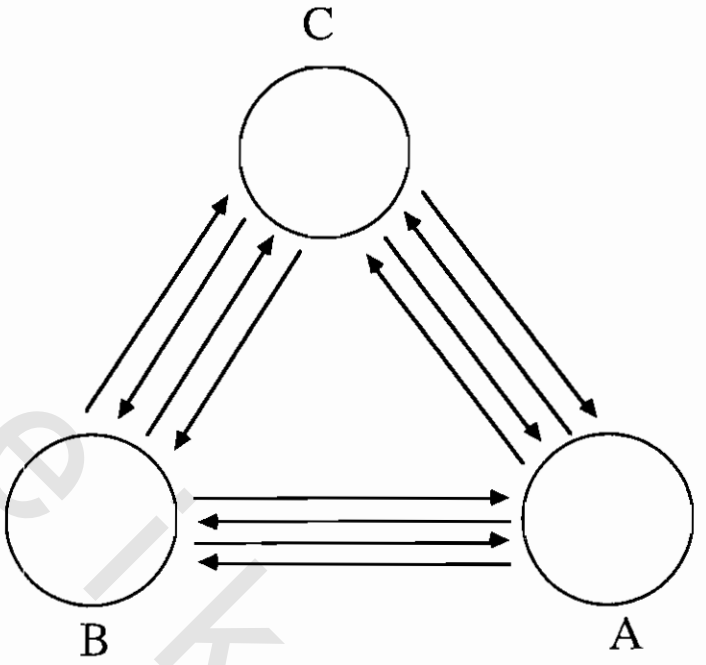

A البيئة الداخلية

B البيئة الخارجية

C البيئة المحلية/ العالمية

يشير هذا النموذج إلى التفاعل بين البيئة الداخلية للأمن القومى Internal Environment والتى نشير إليها بالرمز A والبيئة الخارجية للأمن القومى External Environment والتى نشير إليها بالرمز B ، بينما نشير للبيئة المحلية/ العالمية Global & Local بالرمز C .

هنا نقصد بأن البيئة C **ذات شخصية مستقلة تفاعلية** التالى :

١ – إن النظام الدولى الجديد لا ينفى فى الأساس أن هناك دول وحدود دولية والكثير من ظواهر عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

٢ – إن النظام الدولى الجديد هو جديد لتوافر معيارين : أولهما اختلاف شكل السيطرة الدولية . ثانيهما اختلاف فى مدى السيطرة داخل الوحدة الأساسية للنظام ألا وهى الدولة . المعيار الأول متعلق بتوزيع القوة داخل النظام الدولى ككل والمعيار الثانى مرتبط بتوزيع القوة داخل دولة فى حد ذاتها .

٣ – إنخفاض مستوى السيطرة داخل الدولة على سلوك الأفراد والجماعات والعمليات وربما المؤسسات المختلفة أدى إلى بروز اشتباك هذه التكوينات فى سلوك خارجى بشكل لم تصبح الدولة هى المتحكم الوحيد فيه .

٤ – إعادة توزيع القوة الدولية أدى إلى الانتفاء البنائى لمنطق القوة الدولية المسيطرة المتفردة الامبراطورية فى المجالات الأساسية كالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة التكنولوجية .

obeikandl.com

٥ – ساهم هذان المعنيان فى تخليق مساحة من التفاعل الاجتماعى المؤسسى الدولى العابر للحدود أفقيا ورأسيا . بعبارة أخرى سواء بين الدول كوحدات فى النظام الدولى للقوة أو بين مستويات التنظيم الاجتماعى الدولى بين المهن والأنشطة أو المجالات .

٦ – هكذا تنبع ديناميكية هذا المجال الجديد من القدرة على التنظيم المستقل خارج الأطر التقليدية لنظم السيطرة لعالم الحرب الباردة .

١ - البيئة الداخلية للأمن القومى A

وتمثل البيئة الداخلية للأمن القومى المتغيرات الرئيسية التى من شأنها التأثير بشكل هام أو ملحوظ أو حاسم على مدى سيطرة الدولة على السكان أو على العمليات المؤسسية أو علاقات القوة والعنف . ومن ثم محددات البيئة الداخلية للأمن القومى A تتكون من :

١ – تأثير متغيرات العامل العسكرى .

٢ – متغيرات الإمكانات الاقتصادية .

٣ – تأثيرات البناء السياسى .

٤ – متغيرات القوى الاجتماعية .

١ - تأثير متغيرات العامل العسكرى داخل بيئة الأمن القومى:

ومن هنا وبالرغم من أن القوة الشاملة بدأت تتركز حول العوامل الاقتصادية ، والسياسية والتكنولوجية ، إلا أنها ما زالت تقوم على أساس استراتيجى ، وهو الأمر الذى يبرز دور متغير للعامل العسكرى فى تحقيق أهداف الدولة ، وفرض إرادتها . ويمكن قياس القدرات العسكرية من خلال العديد من العناصر ، إلا أننا سنركز هنا على عدد من العناصر . والتى تنقسم إلى قدرات «إمكانات» عسكرية تقليدية ، إمكانات عسكرية فوق تقليدية .

أ – الإمكانات العسكرية التقليدية تنقسم إلى :

١ – حجم الإنفاق العسكرى بالإضافة إلى طبيعة حجم الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الناتج القومى .

٢ – حجم القوات المسلحة «قوات عاملة – احتياطى – إجمالى قوات مسلحة – نسبة القوات المسلحة إلى إجمالى السكان» .

٣ – مستويات دفاعية التسليح «طائرات قتال – دبابات ....» .

٤ – الكفاءة القتالية «الكفاءة التنظيمية – الخبرة القتالية التراكمية – مدى العمل الاستراتيجى – وجودة صناعات حربية» .

ب – الإمكانيات العسكرية فوق تقليدية:

١ – القدرات الكيميائية .

٢ – القدرات البيولوجية .

٣ – صوواريخ استراتيجية .

وتنقسم مستويات قياس هذه المراحل إلى :

«إمتلاك فعلى – قدرات على الإمتلاك – ليس لديها قدرة على الإمتلاك» .

هذا فضلاً أن هناك مستوى متعلق بمدى تنظيم السلاح واستخدامه بشكل فردى أو جماعى .

٢ - متغيرات الإمكانات الاقتصادية فى بيئة الأمن القومى:

ويمكن أن نشير هنا إلى أن الإمكانات الاقتصادية ومتغيراتها فى بيئة الأمن القومى هى محصلة توظيف موارد الثروة الاقتصادية للدولة ، والتفاعل المناسب للسكان وهذه الموارد . وترتكز الإمكانات الاقتصادية فى الأساس على عدة عناصر رئيسية ولها مؤشرات قياسية .

تنقسم الإمكانات الاقتصادية إلى إمكانات متاحة فوراً ، إمكانات يمكن توفيرها بعد وقت محدد ، وأخرى يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلى ، وأخيراً إمكانات ينتظر الحصول عليها .

- فالإمكانات المتاحة فوراً ، هى الموارد الاستراتيجية التى لا يمكن استبدالها فى الصناعات المختلفة ، والتى تنتجها أرض الدولة فعلاً مثل المعادن – القطن – المطاط – وغيرها . وتعتبر المصانع القائمة فعلاً فى الدولة والجيش العامل وأسلحته ومعداته وتجهيزاته من أهم الإمكانات المتاحة فوراً .

- أما الإمكانات التى يمكن توفيرها بعد وقت محدد ، فهى موارد من النوع سابق الذكر ولكنها مخزونة ، وتحتاج لإعدادها إلى وقت محدد للغاية وتتضمن هذا النوع من الإمكانات – خطوط الإنتاج والمصانع والتى لا تعمل بكامل طاقتها ، وقطع الغيار اللازمة للإصلاح . كما تعتبر قوات الاحتياط التى يمكن استدعاؤها خلال هذه الفترة الزمنية طبقاً لخطط الاستدعاء والتعبئة ، وكذا المعدات والأسلحة والذخائر التى يمكن فك تخزينها خلال هذه الفترة .

- والقدرات التى يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلى ، هى أى قدرات مصنعة من النوعين السابقين ، يمكن إدخال بعض التعديلات عليها طبقاً لحاجة الدولة ، ويستغرق إحداث التعديل مدة أطول من المدة المحددة للنوع السابق .

فقد تضمن تعديل خطوط الإنتاج وتحويل بعض المعدات المدنية مثلاً إلى معدات حربية .

- قدرات يمكن الحصول عليها من خلال فترات تجريبية ، وبالتالى مما لا يمكن التخطيط لاستخدامها ضمن السياسات الاقتصادية ، ولكنها تزيد من قدرات الدولة .

والجدير بالذكر هنا أن مشاركة الدولة فى حركة التجارة الدولية ، ومدى ما يمكن هذه المشاركة من أهمية ، تعتبر أحد العوامل الهامة التى تدعم القدرات الاقتصادية للدولة .

وعلى هذا النحو يمكن تقسيم الدول وفقاً للقدرات الاقتصادية إلى خمس فئات هى :

١ – دول محدودة القدرات الاقتصادية ومتخلفة ، ويعتبر هذا النوع من الدول هو أضعفها اقتصادياً ، إذ تعتمد اعتماداً كلياً على غيرها من الدول .

٢ – دول محدودة القدرات الاقتصادية ومتقدمة . ويعتمد هذا النوع من الدول اعتماداً كلياً على التكنولوجيا المتقدمة . مثل اليابان . إلا أن مثل هذا النوع من الدول يحمل فى جسمه ضعفاً ، إذ تكون عرضة للضغوط السياسية والاقتصادية ما لم تتوفر القدرة الكافية لتطوير مصالحها .

٣ – دول تعتمد على مورد اقتصادى واحد . ويقوم هذا النوع على سياسة إنتاج السلعة الواحدة ، وتعتبر دول الخليج المنتجة للبترول من هذا النوع .

٤ – دول قدراتها الاقتصادية متوازنة . وهذا النوع من الدول يتوفر لديها قدرات اقتصادية مع خطط التنمية الشاملة مما يجعلها قوة اقتصادية مؤثرة فى سياسات غيرها من الدول ، كما يعتبر ميزانها التجارى متوازن وإن كان يميل لصالحها فى بعض الأحيان . مثال دول غرب أوروبا .

٥ – دول ذات قدرات مرتفعة . وفى الأغلب ، تمتلك هذه الدول قاعدة زراعية وصناعية قوية . وتعد الولايات المتحدة من هذه النوعية من الدول .

٣ - تأثيرات البناء السياسى فى بيئة الأمن القومى :

ونقصد هنا بالبناء السياسى بيئة النظام السياسى للدولة والتى تمثل أهمية كبيرة من خلال النظام الدستورى الداخلى وآليات واستقرار الحكم فيها ودور جماعات المصالح والتنظيمات الحزبية داخل هذا النظام .

كما يرتبط النظام السياسى بحماية القيم الداخلية للمجتمع التى تعد أحد أهم أهداف الأمن القومى بما يتضمن ذلك حق الدولة فى فرض ما تشاء من قيود أمام دخول الأفراد والأفكار والبضائع من أجل الحفاظ على القيم الداخلية ضد المخاطر الخارجية للأمن القومى ، وبالرغم مما يحويه هذا العنصر من خطورة على الأمن القومى فالحكم المطلق على سبيل المثال وكشكل من أشكال النظم السياسية يأخذ بفكرة أن الدولة ينبغى أن يكون أمنه متعلق بقيم الدولة الداخلية . وقد يتطلب هذا الأمر أما الاتجاه للعزلة التى تستهدف توفير الحماية من تدفقات غير ملاءمة من خارج النظام أو الاتجاه إلى انتهاج سياسة استعمارية يكون غرضها القضاء على مخاطر الأمن القومى أو الحيلولة دون وصولها للبيئة الداخلية .

٤ - متغيرات القوى الاجتماعية داخل بيئة الامن القومى :

من البداية نشير هنا إلى القوى الاجتماعية وتأثيرها فى بيئة الأمن القومى الداخلى مرتبط بناء المهن والبناء الثقافى ومجموعة القيم والفلسفة الاجتماعية والسياسة للمجتمع ، كذلك تعنى أنماط السلوك والتفكير . ومن ثم فإن الحفاظ على الأهداف القومية للمجتمع السياسى والتى ترتكز أساساً على حماية القيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية . بما يعنى أن الأمن القومى يعنى بالمقام الأول الدفاع عن القيم والمعتقدات التى يؤمن بها المجتمع ، والقيم والمبادئ والمثل التى يؤمن بها والمحافظة على الكيان السياسى التى تضمن التماسك بين جميع الأفراد داخل هذا المجتمع .

وتعد الوحدة القومية مظهراً أساسياً لوحدة القيم سواء متمثلة فى الوحدة اللغوية أو الوحدة الدينية أو الوحدة العرقية . وفى هذا الإطار فإن كل من العروبة مثلاً والإسلام من القيم التى تحرص عليها الدول العربية . كذلك تعد القيم الاجتماعية والأخلاقية التى استقرت داخل المجتمع السياسى كالحرية والنضال وحقوق الإنسان والجدير بالذكر أن تعدد التيارات والاتجاهات والأيديولوجيات المتعارضة داخل الدولة تؤدى إلى تفتيت وحدة الأمن وتمزيقها وإثارة القلاقل والأزمات وهى التى بدورها ذات تأثير لإثارة مخاطر للأمن القومى مما يعنى التأثير على التكامل داخل فئات المجتمع ، وكذلك تؤدى نشر لمجموعة قيم مثل العدالة والمساواة بين المواطنين لتحقيق مزيد من التماسك مما يعنى تحقيق أهداف الأمن القومى ضد المخاطر التى تهدد التعبئة الداخلية .

أ - محددات البيئة الخارجية للأمن القومى B

وتمثل هـذه البيئة النظام الدولى والتفاعـلات الخارجية والعلاقات بين مكونات هذا النظام الدولى . ويرتبط بهذه البيئة الفرص والقيود التى يخلقها النظام الدولى .

ومن ثم نستطيع توضيح محددات البيئة الخارجية للأمن القومى B وهى :

١ – تأثيرات متغيرات القوى داخل النظام الدولى .

٢ – طبيعة المنظمات والأحلاف الدولية فى بيئة الأمن القومى .

٣ – تأثيرات التوازنات الإقليمية فى بيئة الأمن القومى .

٤ – متغيرات التفاعلية مع القوى الكبرى .

وسنتناول كل هذه المحددات بشيء من التفصيل :

١ - تأثيرات متغيرات القوى داخل النظام الدولى :

يؤثر شكل النظام الدولى وإلى حد بعيد فى إطار المخاطر التى يتعرض لها الأمن القومى وبيئته الخارجية . ويدخل ضمن هذا الإطار تأثيرات القوى واتجاهاتها داخل هذا النظام ، والتى تعمل كمحدد من محددات لطبعه وشكله ومن ثم كمحدد من محددات مخاطر الأمن القومى الخارجية .

ففى إطار اختلاف الممكنات وإدراك الدول لمصالحها وقيمها المشتركة والتى تلزم القوى داخل المجتمع الدولى بمجموعة من القواعد والمبادئ المشتركة فى علاقاتها ويأتى ضمن هذه المبادئ إدراك هذه القوى داخل النظام الدولى لمخاطر الأمن القومى والأولويات المتصدر لهذه المخاطر فى إطار البيئة الخارجية للأمن القومى لكل منها .

وفى هذا الإطار نجد أن مجموعة متغيرات القوى داخل النظام الدولى التى تؤثر وإلى حد كبير على الأمن القومى تحد درجة المرونة لمواجهة مخاطر الأمن القومى داخل هذا النظام وأسلوب أو منهج تعامل الدول مع القوى الكبرى فضلا عن القواعد التى تحكم توجهات المجتمع الدولى وتأثير ذلك على استمرار الدولة وبقائها والمحافظة على كيانها وهو ما يتطلب قدراً من القوى المادية لأى دولة بما يدرأ أطماع القوى الكبرى والقوى الإقليمية من السيطرة والهيمنة على مقدرات الدول الأخرى بما يحقق أهدافها ومصالحها.

٢ - طبيعة التنظيمات والأحلاف الدولية وبيئة الأمن القومى :

تشكل طبيعة وشكل التنظيمات والأحلاف الدولية لمحددات محاولات الدول لتحقيق أمنها القومى وذلك من أجل تجاوز معضلة الأمن .

الأمر الذى يعنى أن هناك مجالات لتحديد أهداف الأمن القومى من خلال الدخول فى تنظيم أو حلف مرغوب فيه من عدمه .

فطبيعة التنظيمات والأحلاف الدولية تحدد بشكل كبير طبيعة سلوك القوى الدولية داخل النظام الدولى مدى تأثير الأحلاف أو التنظيمات فى حد ذاتها تؤثر فى اتجاهات ومحددات مخاطرة الأمن القومى على المستوى الخارجى .

فتحاول الدول من خلال الدخول فى تنظيمات أو أحلاف دعم أمنها القومى ومن خلال الانضمام إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات وتنظيمات دولية للحد من التسلح أو نزع السلاح. فعلى سبيل المثال الدور الذى تمارسه وكالة الطاقة النووية التابعة للأمم المتحدة فى نزع أسلحة الدمار الشامل .

بالإضافة إلى ذلك ، فالدخول فى مجالات من التعاون المشترك بين عدد من الدول داخل المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدولية يعمل على تعميق مفهوم الأمن القومى الجماعى للدول .

٣ - تأثير التوازنات الإقليمية فى الأمن القومى:

وإن كان مفهوم الأمن القومى يعنى الاستراتيجية التى تنتهجها الدولة لتحقيق أمنها القومى ، فقد أصبح من غير المتاح أن تحقق الدولة أمنها القومى بدون التفاعل مع المتغيرات المحيطة بها . وذلك من خلال اشتراكها فى الأمن القومى مع الدول أو القوى الإقليمية المحيطة وذلك فى إطار أن الأمن القومى لمجموعة من الدول يشغلون منطقة جغرافية واحدة وتجمعهم مصالح مشتركة أو لغة مشتركة أو روابط ثقافية أو حضرية مشتركة ومن ثم فقد أصبحت التوازنات داخل كل إقليم ذات صلة بالأمن القومى للوحدات الداخلية له أى بما يعنى أن الأمن القومى الإقليمى ذات تأثير على الأمن الداخلى .

وعلى النحو يبرز دور علاقة أى دولة بالقوى الإقليمية والتوازنات التى تحدث فى إطار الإقليم كذلك علاقة القوى الإقليمية بعضها ببعض والتى تحدد إلى حد بعيد طبيعة وشكل تهديدات ومخاطر الأمن القومى لكل دولة فى دول الإقليم .

فتحقيق حد أدنى من التعاون المشترك بين القوى الإقليمية يعنى إزالة كافة التوترات بينها والتعاون فيما بينها من أجل العمل على دفع أى مخاطر خارجية قد يتعرض لها الإقليم أو أى دولة من دول الإقليم .

فى حين أن أى مؤثرات أو أزمات قد تثور بين القوى الإقليمية قد تهدد وبشكل كبير قدرة هذه الدول على تحقيق التعاون فى مجال الحفاظ على الأمن القومى الإقليمى مما يعنى حدوث مخاطر للأمن القومى لدول الإقليم .

٤ - التأثيرات التفاعلية للأمن القومى فى علاقاته مع القوى الكبرى :

وإن كان الأمن القومى يتأثر بالقوى الداخلية والعلاقة بينهما بالإضافة إلى علاقته بالقوى الإقليمية الاستراتيجية التى تتبعها الدولة فى إطار تفاعلها مع مجموعة من الدول من أجل تحقيق أمنها القومى لمجموعة الدول المشتركة فى منطقة جغرافية واحدة .

فهو يتأثر لعلاقة أى دولة بالقوى الكبرى وارتباطها بأمنها القومى والمخاطر التى يتعرض لها أمنها القومى لأى دولة ولعلنا نجد هنا أن القوى الكبرى التى سادت خلال فترات تاريخية مختلفة لها اهتمام بالعديد من مناطق العالم والمصالح التى تربطها بها وعلى سبيل المثال ارتباط القوى الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط . فبداية من أواخر القرن الثامن عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان لارتباط مصالح القوى الكبرى آنذاك بريطانيا وفرنسا بالمنطقة .

وعندما حلت محلها القوتان العظمتان الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية أصبحت المنطقة ساحة صراع بينهما مع انهيار الاتحاد السوفيتى وأصبحت الولايات المتحدة كقوى عظمى منفردة ارتبطت بالمنطقة بمصالح حيوية مشتركة ذات أبعاد تأثيرية للأمن القومى لدول المنطقة وللولايات المتحدة الأمريكية . وهنا يبرز دور اختلاف أو تطابق مفهوم القوى الكبرى للأمن القومى مع مفهوم أى دولة لأمنها القومى وتأثيرها على سياسات هذه الدولة وخاصة بأمنها القومى فى هذا الصدد.

ج - بيئة الأمن القومى المحلية العالمية Global & Local

وكما أشرنا سابقاً أن بيئة الأمن القومى Global & Local إنما هى فى حقيقة الأمر بيئة مستقلة ذات طبيعة خاصة عن البيئة الداخلية والخارجية . وفى الوقت ذاته فهى وإلى حد بعيد تحـــدد طبيعة التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية للأمن القومى وهى رغم اشتقاقها من البيئتين الآخرتين إلا أنها تظهر لبيئة مستقلة .

كما أن طبيعة البيئة المحلية العالمية Global & Local تحدد مدى حاجة كل من البيئة الداخلية والخارجية للأخرى فى ضوء معطيات ومحددات كل منها .

ويمكن أن نشير إلى محددات بيئة الأمن القومى Global & Local وهى :

١ – درجة التكاملية التبادلية لبيئة الأمن القومى .

٢ – طبيعة متغيرات القوى فى بيئة الأمن القومى .

٣ – تأثيرات الاستمرارية التفاعلية لمكونات بيئة الأمن القومى .

٤ – تأثيرات عامل الشفافية فى إطار بيئة الأمن القومى .

١ - درجة التكاملية التبادلية لبيئة الأمن القومى :

تتأثر البيئة Global & Local بدرجة التكاملية التبادلية بين البيئة الداخلية والخارجية لمخاطر الأمن القومى ، والتى تعد من أهم محددات البيئة Global &

Local . ويتبلور هذا الدور من خلال قيام البيئة Global & Local بدور أكثر بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية وذلك فى إطار ما تحمله البيئة Global & Local من عناصر مشتركة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية .

ومن ثم ، فدرجة تكاملية تؤثر فى البيئة Global & Local والتى من خلالها تحدد طبيعة ودرجة مرونة تهديدات الأمن القومى واحتماليات تحوله إلى مخاطر للأمن القومى . فدرجة التكاملية داخل بيئة Global & Local تحدد طبيعة انتقال مخاطر الأمن القومى من البيئة الداخلية إلى الخارجية أو العكس .

فارتفاع درجة التكاملية بين البيئة الداخلية A والخارجية B يؤثر فى قدرة البيئة Global & Local على نقل مخاطر الأمن القومى منها إلى البيئة الخارجية أو الداخلية . كذلك تحدد درجة التكاملية قدرة البيئة Global & Local على نقل مخاطر أخرى من البيئة الخارجية إلى البيئة الداخلية .

وفى المقابل وبانخفاض درجة التكاملية التبادلية بين البيئة الداخلية A والخارجية تؤثر على قدرة البيئة Global & Local فى نقل مخاطر الأمن القومى .

والجدير بالذكر هنا أن البيئة Global & Local هنا تقوم بدور المحول ومؤشره درجة تكاملية بين البيئة الداخلية A والبيئة الخارجية B والتى تحدد إلى حد بعيد درجات مخاطر الأمن القومى لأى دولة .

كما أن البيئة Global & Local تتوقف قدرتها على تحقيق التوازن مع البيئة الداخلية والخارجية من خلال تأثيرها بمحددات البيئة الداخلية من جانب ومن الجانب الآخر تأثرها بمحددات البيئة الخارجية كل على حده . بما يعنى أن أى خلل فى هذا التوازن إنما يعنى نقل فى طرفية الأمن القومى Global & Local من الداخل إلى الخارج والعكس .

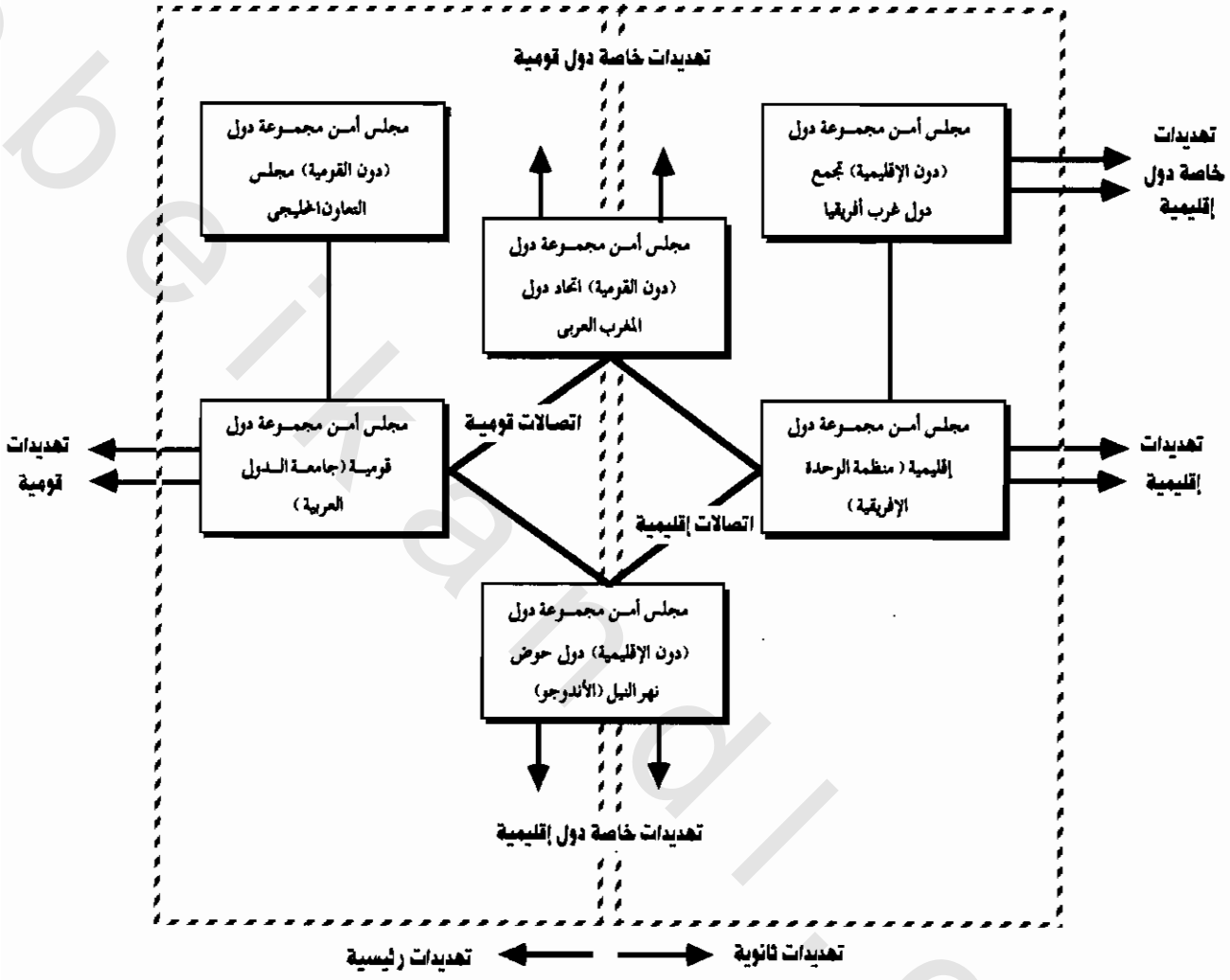

نموذج يوضح طبيعة التكاملية التبادلية لبيئة Global & Local
في إطار نموذج لعدة منظمات إقليمية وقومية ودون إقليمية ودون قومية

٢ - طبيعة متغيرات القوى فى بيئة الأمن القومى المحيطة :

تتأتى البيئة Global & Local بطبيعة المتغيرات فى البيئة المحيطة وذلك فى إطار أن المتغيرات التى تتسم بها طبيعة البيئة الداخلية A والخارجية B والتى تتأثر بالعوامل المؤثرة فى طبيعة وشكل النظام الدولى . جوهر الأمن القومى داخل البيئة Global & Local فى حد ذاتها لا تتغير ولكن مضامين وأبعاد مخاطر الأمن القومى داخل البيئة Global & Local تخضع للتغيرات والتعديلات لتتفق مع المتغيرات التى تطرأ على الظروف الدولية .

ومن خلال هذا فإن طبيعة المتغيرات داخل القوى الإقليمية والتى تحددها أيضاً طبيعة وشكل النظام الدولى بذلك أشكال التنظيمات الدولية تحدد أشكال مخاطر الأمن القومى لبيئة Global & Local فى ظل تأثيراتها على البيئة الداخلية A والبيئة الخارجية B وطبيعة الطيفية التى تنتقل خلالها مخاطر الأمن القومى من البيئة الداخلية A إلى البيئة الخارجية B أو العكس .

فعامل التغير هنا هو العامل المؤثر على البيئة Global & Local يعنى أن دوافع هذا التغيير يؤثر إلى حد ما على قدرة انتقال المخاطر لبيئة الأمن القومى من البيئة الداخلية A إلى البيئة الخارجية B وقدرة البيئة Global & Local لنقل المخاطر مرة أخرى من البيئة الخارجية إلى الداخلية .

ووفقاً لهذا الدور ، فطبيعة مخاطر الأمن القومى قد تغيرت مع متغيرات النزعات والصراعات . فلقد شكل العامل الاقتصادى والمخاطر العامل الاقتصادى فى بيئة الأمن القومى فى واقعنا هذا دوراً أكبر عنه العامل الاقتصادى ودوره فى فترات الحرب الباردة خلال القرن الماضى كذلك المخاطر والتهديدات الأيديولوجية بين الرأسمالية والشيوعية هى ذات الأثر الأكبر على بيئة الأمن القومى .

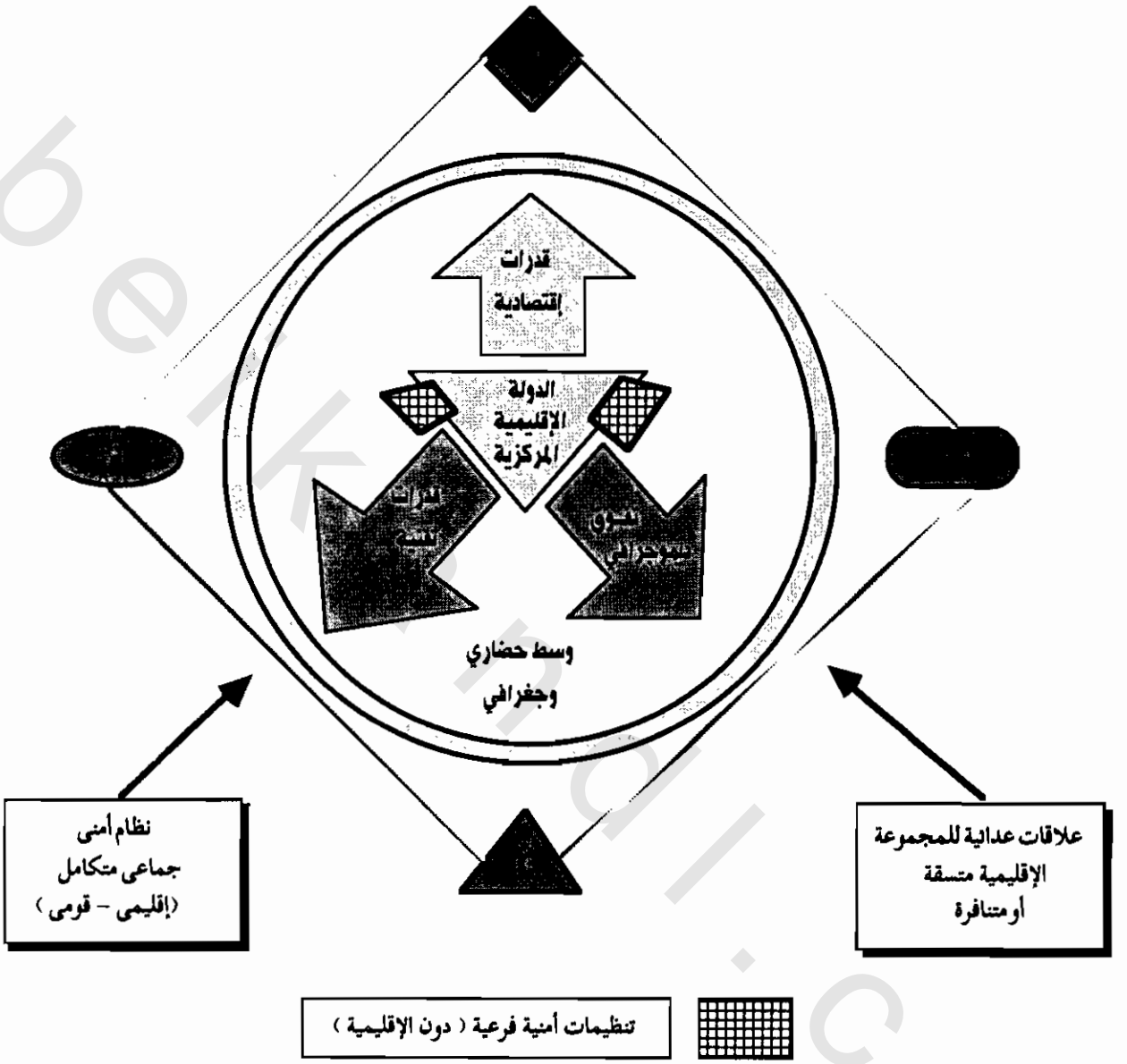

نموذج يوضح تأثيرات عامل متغيرات القوى فى بيئة Global & Local
فى إطار حماية الأمن القومى الإقليمى

٣ - طبيعة الاستمرارية التفاعلية لمكونات بيئة الأمن القومى :

ويأتى ضمن أهم المحددات البيئة Global & Local وهى الطبيعة التفاعلية لبيئة الأمن القومى داخل تفاعلات بيئة النظام الدولى . ففى داخل بيئة مكونة من الفاعلين الدوليين فى ظل بيئة دولية تتميز بصفة تفاعلية لهذه البيئة وتتسم تفاعلاتها بالديناميكية والتعقيد والتغيرات المتلاحقة ، وفى نفس الوقت يرتبط نمط التفاعل داخل البيئة وفقاً لإمكانيات كل فاعل من الفاعلين الدوليين والتى تحدد إلى شكل بعيد مقدار فعلى لكل فاعل بين الفاعلين الدوليين ، ولما أن القوى الدولية فى حالة تغيير مستمر فإن هذه القوى فى حال تفاعل مستمر .

ولعلنا من هنا ندرك أن طبيعة وشكل التفاعلات لبيئتى الأمن الداخلى والخارجى تحدد طبيعة البيئة Global & Local فإنه مهم هنا أن نجد طبيعة التفاعلات داخل البيئة Global & Local ذات طبيعة خاصة يصعب وضع تحديد كيفى لعناصر هذه التفاعلات وتحديد وزن لكل عنصر من هذه العناصر والتى لا تتم على مستوى واحد ولكن تتم فى إطار عدة مستويات .

ومن ثم فالطبيعة التفاعلية للبيئة Global & Local يجعلها فى الوقت ذاته فى إطار من التفاعلات المستمرة مع كل من البيئة الداخلية A والبيئة الخارجية B لتحديد مستوى درجة التفاعلات البيئة C والتى تؤثر وإلى حد بعيد قدرتها على نقل التأثيرات من البيئة الداخلية A إلى البيئة الخارجية B أو العكس ، كما تحدد إمكانية ارتداد هذه المخاطر من البيئة الخارجية B إلى البيئة الداخلية A والعكس صحيح .

openkandil.com

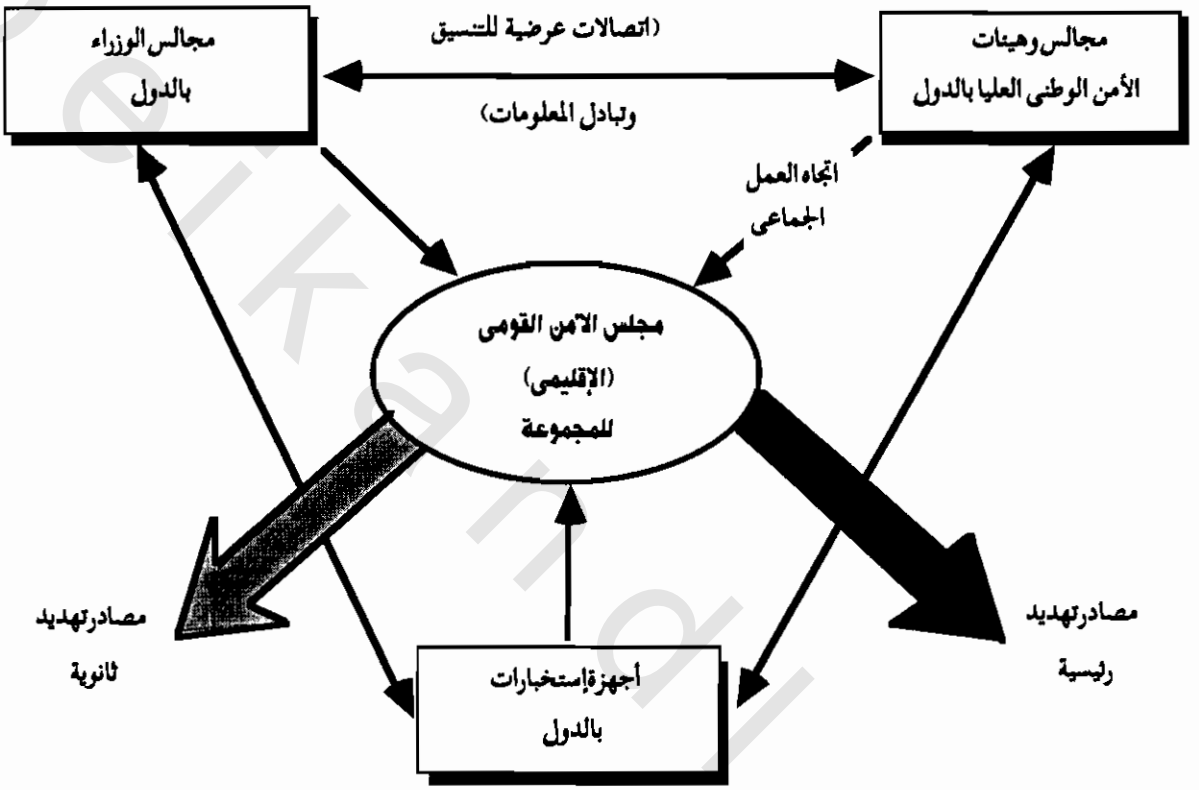

نموذج يوضح الشكل المؤسسى لطبيعة الإستمرارية التفاعلية داخل بيئة Global & Local
بين دولة ودول المجموعات الإقليمية (أمن جماعى أو إقليمى أو دون إقليمى)

obeikandl.com

٤ - تأثيرات عامل الشفافية «الإنكشافية» في إطار بيئة الأمن القومي:

وفى هذا الصدد يمكننا هنا رؤية أن عامل الشفافية أو الانكشافية فى إطار علاقات التفاعل لبيئة الأمن القومى الداخلية والخارجية يعد من أهم العوامل المحددة لبيئة الأمن القومى Global & Local فقدرة هذه البيئة على كشف الأمور وتحقيق عنصر الانكشاف والذى يحقق الاتصال لمكونات بيئة الأمن القومى الداخلية وبيئة الأمن القومى الخارجية .

فالعامل على تحقيق استقرار الأوضاع الداخلية A يتطلب ذلك الاتصال بمتغيرات البيئة الخارجية B . والعكس يتحقق فى إطار عملية الاتصال بين البيئة الداخلية والخارجية لبيئة الأمن القومى .

الأمر الذى يعنى هنا أن درجة الانكشافية أو «الشفافية» فى العلاقات بين مكونات بيئة الأمن القومى الداخلية A أو مكونات بيئة الأمن القومى الخارجية B تحدد قدرة بيئة Global & Local فى قدرتها على تحقيق الاتصال بدرجة ما والقدرة على تحقيق هذه الدرجة وقدرة بيئة Global & Local على نقل وتحويل تهديدات ومخاطر الأمن القومى الداخلية A إلى البيئة الخارجية B والعكس .

ولعلنا نجد هنا أن تحديد عامل الانكشافية أو الشفافية لبيئة Global & Local تتناسب طردياً مع إمكانية نقل مخاطر بيئة الأمن القومى الداخلية A إلى البيئة الخارجية B . وقدرته على ارتداد هذه المخاطر من البيئة الخارجية B إلى البيئة الداخلية A مرة أخرى والعكس صحيح وفى إطار أن بيئة الأمن القومى تتم فى بيئة تتغير بالتفاعلية المتغيرة فإن درجة أو تحديد عامل الانكشافية أو الشفافية يتغير باستمرار ومن ثم فقدرة بيئة Global & Local تختلف قدرتها على نقل مخاطر بيئة الأمن القومى تتأثر بمتغيرات تحدد وإلى حد كبير درجة عامل الشفافية فعامل الانكشافية أو الشفافية قد يصل إلى حد عدم قدرته لنقل مخاطر الأمن القومى من البيئة الداخلية إلى الخارجية .

obeikandl.com

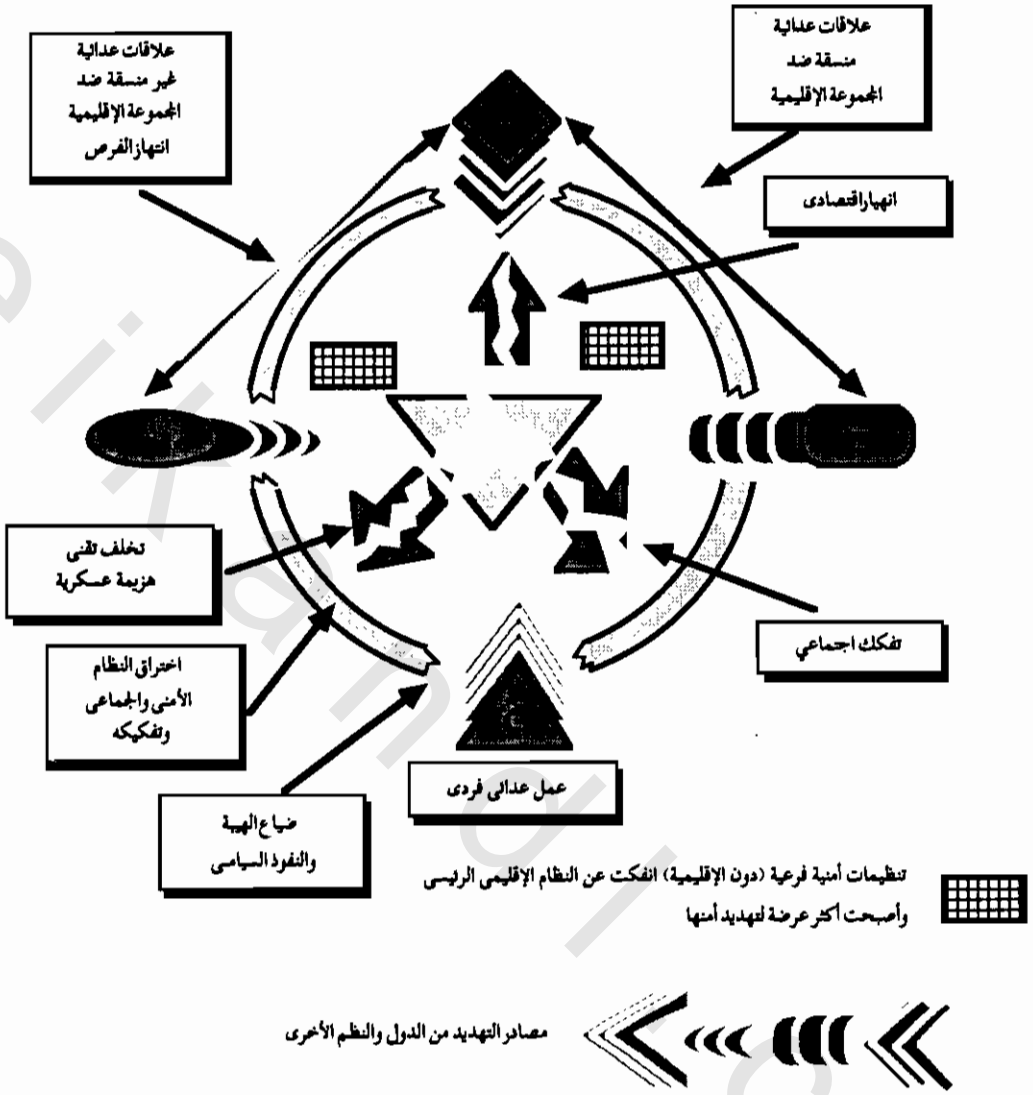

نموذج يوضح تأثيرات عامل الشفافية الانكشافية فى بيئة Global & Local
فى إطار مخاطر انهيار الأمن القومى للدولة